

التقرير الاقتصادي الشهري



خلاصة تنفيذية

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع الأول من عام 2021. فيما بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2022 ما نسبته 22.8% بانخفاض مقداره 2.2% عن الربع الأول من عام 2021. أما فيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فقد بلغ معدل التضخم 3.0% خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 101.94 ليصل إلى 104.97. وفيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.3% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021.

وبخصوص أداء المالية العامة، فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجز مالي بعد المنح حوالي 322.9 مليون دينار خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، مقابل عجز مالي بلغ حوالي 329.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021. وارتفع كذلك إجمالي الدين العام بنسبة 1.2% في نهاية شهر نيسان من عام 2022 مقارنةً بنهاية عام 2021، ليصل إلى 36.197 مليار دينار أو ما نسبته 110.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022. أما فيما يتعلق بأبرز المؤشرات المصرفية، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 1.5% في نهاية شهر أيار من عام 2022 لتصل إلى 61.950 مليار دينار مقارنةً بـ 61.056 مليار دينار في نهاية عام 2021. كذلك نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.9% في نهاية شهر أيار من عام 2022 لتصل إلى 31.494 مليار دينار، مقارنةً مع 30.028 مليار دينار بنهاية عام 2021، وكذلك الودائع التي نمت بنسبة 2.4% لتصل إلى 40.483 مليار دينار مقارنةً مع 39.522 مليار دينار في نهاية عام 2021.



أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

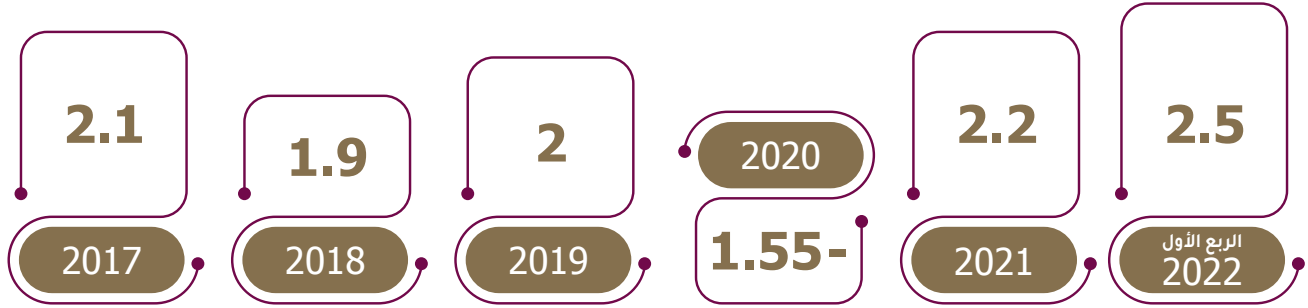
الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع الأول من عام 2021. وقد حقق قطاع الفنادق والمطاعم أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة 6.8% مساهماً بمقدار 0.08 نقطة مئوية من معدل النمو المتوقع، ثم قطاع الانشاءات بنسبه بلغت 5.3% وساهم بما مقداره 0.12 نقطة مئوية، تلاه قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 5.1% مساهماً بمقدار 0.12 نقطة مئوية، ثم قطاع المالية والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة 4.3% وساهم بما مقداره 0.34 نقطة مئوية من معدل النمو المتوقع.

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2016=100)

التغير النسبي (%)	الربع الأول 2022	الربع الأول 2021	2021	2020	2019	النشاط الاقتصادي	
						الصناعات	أ
0.5%	383	381	1,478	1,438	1,415	الزراعة والقصن والغابات وصيد السمك	1
4.7%	180	172	675	620	616	المناجم والمحاجر	2
3.3%	1,189	1,151	5,267	5,147	5,289	الصناعات التحويلية	3
3.0%	104	101	557	547	555	الكهرباء والمياه	4
5.8%	163	154	836	806	837	الإنشاءات	5
2.9%	706	686	2,785	2,722	2,812	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	6
4.2%	625	600	2,542	2,483	2,620	النقل والتخزين والاتصالات	7
2.5%	1,440	1,405	5,694	5,556	5,474	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	8
2.0%	607	595	2,614	2,588	2,675	الخدمات الاجتماعية والشخصية	9
2.9%	5,397	5,244	22,449	21,907	22,293	المجموع	
0.8%	1,013	1,005	4,268	4,211	4,167	منتجات الخدمات الحكومية	ب
2.4%	43	42	214	211	216	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	ج
0.0%	111	111	468	468	467	الخدمات المنزلية	د
2.5%	6,565	6,402	27,399	6,796	27,144	المجموع (أ + ب + ج + د)	
3.8%	164	158	901	868	846	الخدمات المصرفية المحتسبة	-
2.5%	6,401	6,244	26,499	25,929	26,298	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	=
2.2%	779	762	3,739	3,656	3,753	صافي الضرائب على المنتجات	+
2.5%	7,180	7,006	30,238	29,584	30,050	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	=

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (%) للأعوام 2017 - 2021



* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2022 ما نسبته **22.8%** بانخفاض مقداره **2.2%** عن الربع الأول من عام 2021، وبانخفاض مقداره **0.5%** عن الربع الرابع من عام 2021.

المؤشر	2018	2019	2020	2021	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022	التغير النسبي
معدل البطالة	18.6%	19.0%	22.7%	24.1%	25.0%	22.8%	-2.2%

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره **441.5** مليون دينار خلال عام 2021 مقارنة مع تدفق للداخل مقداره **539.8** مليون دينار خلال عام 2020. ليحقق بذلك انخفاضاً بنسبة **18.2%**.

المؤشر	2018	2019	2020	2021	التغير النسبي (%)
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	678.0	518.1	539.8	441.5	-18.2%

حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين بنسبة **1.5%** خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من عام 2021 لتصل إلى **802.3** مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	الأربعة شهور الأولى 2021	الأربعة شهور الأولى 2022	التغير النسبي (%)
حوالات العاملين	2,606.3	2,629.7	2,389.3	2,412.1	790.7	802.3	1.5%

كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 5.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 8.3%، وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 4.7%، والرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 12.7%.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2010=100)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	الصناعة
8.3%	144.50	133.46	138.65	130.11	128.44	الصناعات الاستخراجية
4.7%	84.42	80.63	84.09	74.01	80.91	الصناعات التحويلية
12.7%	140.47	124.67	130.92	128.32	128.60	الكهرباء
5.4%	90.80	86.14	89.85	79.5	86.28	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي

وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة 15.1% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021، حيث نتج هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 19.0%، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 16.0%، فيما انخفض الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 3.3%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2010 = 100)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	الصناعة
19.0%	129.15	108.50	112.89	103.6	107.10	الصناعات الاستخراجية
16.0%	134.06	115.53	121.56	106.5	116.31	الصناعات التحويلية
3.3-%	199.92	206.73	200.33	209.9	208.84	الكهرباء
15.1%	136.75	118.84	124.33	110.5	119.84	الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **3.0%** خلال الخمسة شهور الأولى من عام **2022** مقارنةً بذات الفترة من عام **2021**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **101.94** ليصل إلى **104.97**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

التغير النسبي (%)	الخمسة شهور الأولى 2022	الخمسة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	البند 2022
3.9%	106.31	102.35	102.7	102.6	100.3	الاغذية والمشروبات غير الكحولية
0.0%	103.91	103.95	104.0	101.4	98.4	المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
0.5%	96.64	96.17	96.3	97.5	98.3	الملابس والاحذية
2.7%	103.72	101.03	101.3	99.7	101.5	المساكن
1.7%	103.20	101.49	102.0	101.5	101.0	التجهيزات والمعدات المنزلية
0.5%	105.65	106.13	105.5	104.6	101.9	الصحة
5.4%	106.77	101.27	103.1	98.6	100.6	النقل
0.5%	102.78	102.28	102.3	100.9	100.0	الاتصالات
5.6%	103.18	97.71	99.1	98.5	97.6	الثقافة والترفيه
1.3%	105.58	104.24	104.7	104.4	102.6	التعليم
4.3%	110.69	106.17	106.3	104.8	102.6	المطاعم والفنادق
1.4%	105.02	103.57	103.8	103.6	101.4	السلع والخدمات الأخرى
3.0%	104.97	101.94	102.5	101.1	100.8	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
-	3.0%	0.6%	1.4%	0.3%	0.8%	معدل التضخم



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 17.1% مقارنةً بذات الفترة من عام 2021، كما ارتفعت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة بنسبة 29.2% مقارنةً بذات الفترة من عام 2021. أما بخصوص عدد معاملات البيع في المملكة فقد بلغت 76.34 ألف معاملة لتسجل بذلك تراجعاً بنسبة 8.3% مقارنةً بذات الفترة من عام 2021.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	النصف الأول 2022	النصف الأول 2021	البند
17.1%	2,636	2,251	حجم التداول
29.2%	119.10	92.21	إيرادات دائرة الأراضي والمساحة
3.3%-	53.1	54.89	إعفاءات الشقق
17.1%	172.2	147.1	مجموع قيمة الإيرادات وإعفاءات الشقق
8.3%-	76.34	83.24	عدد معاملات البيع في المملكة (ألف معاملة)
29.4%	1552	1199	عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين
34.4%	143.27	106.6	قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين



قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال النصف الأول من عام 2022 (حسب الجنسية)

النسبة من الإجمالي	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	الجنسية
37.6%	53.84	عراقية
21.1%	30.24	سعودية
6.3%	8.96	سورية
4.7%	6.80	أمريكية
30.3%	43.43	جنسيات أخرى
100%	143.27	المجموع

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة **48.3%** خلال الأربعة شهور الأولى من عام **2022** مقارنةً بذات الفترة من عام **2021**. وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة **52.2%**. وارتفاع قيمة المعاد تصديره بنسبة **16.1%**. كما ارتفعت كذلك المستوردات بنسبة **33.2%**. وتبعاً لذلك فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة **22.3%** خلال الأربعة شهور الأولى من عام **2022** مقارنةً بذات الفترة من عام **2021**.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	البند
52.2%	2,483.7	1,631.7	6,039.5	5,044.1	4,995.7	الصادرات الوطنية
16.1%	230.2	198.2	604.3	595.7	909.6	المعاد تصديره
48.3%	2,713.9	1,829.9	6,643.8	5,639.8	5,905.3	الصادرات الكلية
33.2%	5,832.4	4,379.1	15,345.1	12,235.4	13,611.0	المستوردات
38.4%	8,316.1	6,010.8	21,384.6	17,279.5	18,606.7	اجمالي التجارة الخارجية
22.3%	3,118.5-	2,549.2-	8,701.3-	6,595.6-	7,705.7-	الميزان التجاري
4.7%	46.5%	41.8%	43.3%	46.1%	43.4%	تغطية الصادرات للمستوردات %

التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلمي لأبرز السلع المصدرة خلال الأربعة شهور الأولى من عام **2022**. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من البوتاس الخام بنسبة **175.2%** والفوسفات الخام بنسبة **170%**.

التركيب السلمي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	الصف
7.2	414.8	386.8	1,277.5	1,160.4	1,384.4	الألبسة وتوابعها
79.4	387.3	215.9	871.9	509.1	328.2	الأسمدة
175.2	341.0	123.9	513.1	380.3	419.1	البوتاس الخام
169.9	215.4	79.8	377.0	243.1	275.8	الفوسفات الخام
22.6	125.3	102.2	295.4	251.6	238.5	المنتجات الكيماوية
12.1-	112.3	127.7	421.4	423.2	435.7	محضرات الصيدلة
49.1	887.6	595.4	2,283.2	2,076.4	2,072.9	المواد الأخرى
52.2%	2,483.7	1,631.7	6,039.5	5,044.1	4,995.7	مجموع الصادرات الوطنية



9 التقرير الاقتصادي الشهري

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى كافة التكتلات الاقتصادية وأبرزها الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 110.1% ومنها دولة الهند التي ارتفعت الصادرات الوطنية إليها بنسبة 98%.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	التكتلات الاقتصادية
36.1	830.4	610.1	2,268.7	2,014.0	2,074.2	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
35.2	244.5	180.9	733.4	576.2	549.0	منها السعودية
13.7	501.4	440.8	1,641.8	1,270.7	1,454.0	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
14.8	485.2	422.7	1,586.5	1,220.5	1,381.9	منها الولايات المتحدة الأمريكية
110.1	759.6	361.5	1,418.0	1,072.1	969.1	الدول الآسيوية غير العربية
98.0	450.2	227.4	906.6	613.5	496.1	منها الهند
66.9	90.1	54.0	199.2	153.4	149.1	دول الاتحاد الأوروبي
256.9	20.7	5.8	38.9	37.2	31.99	منها هولندا
82.8	302.2	165.3	511.8	533.9	349.3	باقي التكتلات الاقتصادية
14.3	114.9	100.5	89.97	30.97	19.36	منها البرازيل
52.2%	2,483.7	1,631.7	6,039.5	5,044.1	4,995.7	مجموع الصادرات الوطنية

الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت الصادرات الزراعية الأردنية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 31% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، لتصل إلى 290.6 مليون دينار مقارنةً مع 221.9 مليون دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	البند / الفترة
31.0%	290.6	221.9	873.5	760.5	737.7	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من جميع المواد وأبرزها الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 70.6% والنفط الخام بنسبة 70%.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	الصف
69.9	1,068.7	629.2	1,836.1	1,283.8	2,308.5	النفط الخام ومشتقاته
70.6	352.6	206.7	994.9	151.1	58.6	الحلي والمجوهرات الثمينة
9.9	341.8	311.0	1,100.8	888.2	953.1	العربات والدراجات وأجزائها
13.5	340.5	300.0	921.4	803.0	1,153.5	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
8.2	254.9	235.6	803.4	719.8	938.5	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها
35.2	215.4	159.3	561.0	437.4	471.2	المنتجات الكيماوية غير العضوية
28.4	3,258.5	2,537.3	8,971.4	7,834.4	7,168.9	المواد الأخرى
33.2%	5,832.4	4,379.1	15,345.1	12,235.4	13,611.0	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من كافة التكتلات الاقتصادية وأبرزها دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 49.4% ومنها السعودية بنسبة 38.6%.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	التكتلات الاقتصادية
49.4	1,735.8	1,161.9	4,343.6	2,881.5	3,604.5	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
38.6	877.5	633.0	2,282.2	1,521.5	2,265.8	منها السعودية
5.8	392.2	370.7	1,123.9	1,130.5	1,275.5	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
8.1	356.6	329.8	987.9	1,003.3	1,108.9	منها الولايات المتحدة الأمريكية
42.5	2,170.8	1,523.7	5,266.4	4,277.9	4,680.3	الدول الآسيوية غير العربية
38.8	892.1	642.7	2,229.2	1,924.2	2,220.8	منها الصين الشعبية
15.5	938.9	812.9	2,869.9	2,517.5	2,756.4	دول الاتحاد الأوروبي
6.0	158.0	149.0	456.2	363.7	432.4	منها إيطاليا
16.6	594.7	509.9	1,741.3	1,428.0	1,294.3	باقي التكتلات الاقتصادية
26.7	129.0	101.8	431.6	106.0	88.8	منها سويسرا
33.2%	5,832.4	4,379.1	15,345.1	12,235.4	13,610.9	إجمالي المستوردات



خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2022 الى ما قيمته 2738 مليون دينار مقابل 2565.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2021، أي بارتفاع بلغ 172.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 202.2 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 29.9 مليون دينار.

أما النفقات العامة فقد بلغت خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 حوالي 3101.7 مليون دينار مقابل 2964.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 137.2 مليون دينار او ما نسبته 4.6%. وقد جاء الارتفاع في اجمالي الانفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 98.9 مليون دينار او ما نسبته 3.6%. وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 38.4 مليون دينار او ما نسبته 20.9%.

ونتيجة لتلك التطورات فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجز مالي بعد المنح حوالي 322.9 مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ حوالي 329.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

التغير النسبي *(%)	الأربعة شهور الأولى 2022	الأربعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	البند
5.5%	2,778.8	2,635.1	8,128.2	7,028.9	7,754.3	اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية
6.7%	2,738.0	2,565.7	7,324.9	6,238.0	6,965.9	الإيرادات المحلية
10.2%	2,175.2	1,973.0	5626.9	4,958.6	4,680.8	إيرادات ضريبية
58.1%-	1.3	3.1	7.5	7.3	9.0	اقتطاعات تقاعدية
4.8%-	561.5	589.6	1690.4	1,272.1	2,276.1	الإيرادات الأخرى
41.2%-	40.8	69.4	803.3	790.8	788.4	المنح الخارجية
4.6%	3,101.7	2,964.4	9858.8	9,211.3	8,812.7	اجمالي الانفاق
3.6%	2,879.4	2,780.5	8720.6	8,388.5	7,897.2	النفقات الجارية
20.9%	222.3	183.9	1138.2	822.8	915.5	النفقات الرأسمالية
2.0%-	322.9-	329.4-	1730.6-	2,182.4-	1,058.4-	العجز/الوفر بعد المنح
8.8%-	363.7-	398.7-	2533.9-	2,973.3-	1,846.8-	العجز/الوفر قبل المنح
% من الناتج المحلي الإجمالي						
0.3%	25.5%	25.2%	25.3%	22.7%	24.9%	اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية
0.6%	25.1%	24.5%	22.8%	20.1%	22.4%	الإيرادات المحلية
0.2%	28.5%	28.3%	30.7%	29.7%	28.3%	اجمالي الانفاق
0.1%-	3.0%-	3.1%-	5.4%-	7.0%-	3.4%-	العجز بعد المنح
0.5%-	3.3%-	3.8%-	7.9%-	9.6%-	5.9%-	العجز قبل المنح

سادساً: المديونية العامة

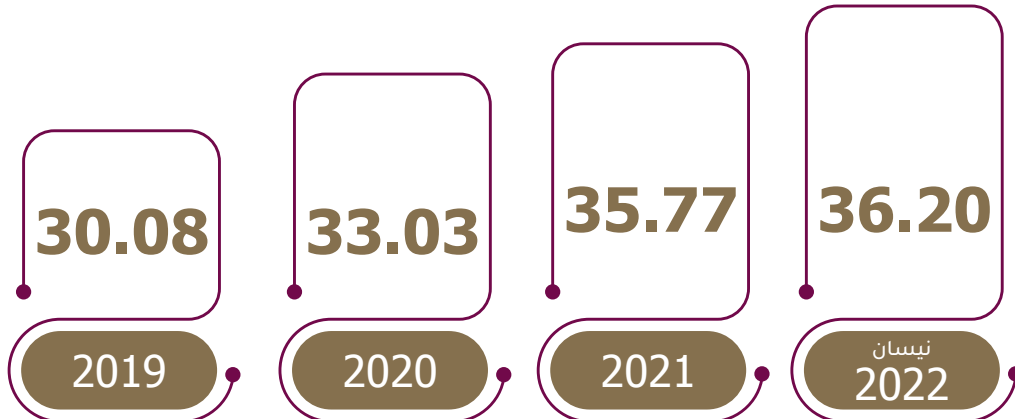
ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 1.2% في نهاية شهر نيسان من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021، ليصل إلى 36.197 مليار دينار أو ما نسبته 110.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022، مقارنةً مع 35.766 مليار دينار أو ما نسبته 111.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ حوالي 7.4 مليار دينار.

حيث ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 1.4% ليصل إلى 20.539 مليار دينار حتى نهاية شهر نيسان من عام 2022 (62.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022)، مقارنةً مع 20.259 مليار دينار في نهاية عام 2021 (63.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021). كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة 1.0% ليصل إلى حوالي 15.658 مليار دينار في نهاية شهر نيسان من عام 2022 (47.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022) مقارنةً مع 15.507 مليار دينار في نهاية عام 2021 (48.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	نيسان 2022	2021	2020	2019	2018	البند
1.4%	20,539.1	20,259.5	18,933.7	17,738.0	16,220.7	إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية
-0.3%	62.8%	63.1%	61.0%	56.1%	53.2%	% من الناتج المحلي الاجمالي
1.0%	15,658.80	15,507.2	14,098.3	12,338.2	12,087.5	رصيد الدين العام الخارجي
-0.4%	47.9%	48.3%	45.4%	39.0%	39.7%	% من الناتج المحلي الاجمالي
1.2%	36,197.90	35,766.7	33,032	30,076.2	28,308.2	إجمالي الدين العام
-0.6%	110.7%	111.3%	106.5%	95.2%	92.9%	% من الناتج المحلي الاجمالي

تطور إجمالي الدين العام (مليار دينار) للأعوام 2019 - نيسان 2022





سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

المؤشرات النقدية

ارتفع عرض النقد (ع1) في نهاية شهر أيار من عام 2022 بنسبة 0.9% عن الرصيد المسجل في نهاية عام 2021، كما ارتفع عرض النقد (ع2) بنسبة 2.6%، والنقد المصدر بنسبة 3.2%.

التغير النسبي (%)	أيار 2022	2021	2020	2019	البند (مليون دينار)
0.9%	13,229.7	13,117.5	12,150.3	10,322.8	عرض النقد (ع1)
2.6%	40,555.3	39,509.2	37,011.9	34,969.7	عرض النقد (ع2)
3.2%	7,053.6	6,834.8	6,496.5	5,162.0	النقد المصدر

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد بلغت 16.777 مليار دولار في نهاية شهر حزيران من عام 2022، مقارنةً مع 18.043 مليار دولار في نهاية عام 2021، محققةً بذلك انخفاضاً بنسبة 7.0%.

التغير النسبي (%)	حزيران 2022	2021	2020	البند
-7.0%	16,777.7	18,043.2	15,919.7	احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)

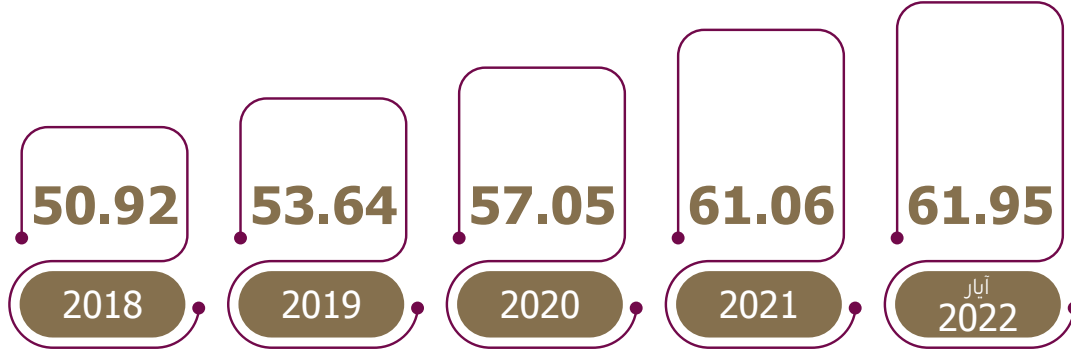
المؤشرات والمصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 1.5% في نهاية شهر أيار من عام 2022 مقارنةً مع نهاية عام 2021 لتصل إلى 61.950 مليار دينار مقارنة بـ 61.056 مليار دينار في نهاية عام 2021. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 2.8% لتصل إلى 56.255 مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة 10.1% لتصل إلى 5.695 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	أيار 2022	2021	2020	2019	البند
-10.1%	5,695.2	6,337.6	6,303.0	5,582.3	الموجودات الأجنبية
2.8%	56,255.3	54,719.3	50,735.0	48,059.7	الموجودات المحلية
1.5%	61,950.5	61,056.9	57,038.0	53,642.0	إجمالي الموجودات
-2.0%	8,933.5	9,117.6	8,715.2	8,152.6	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



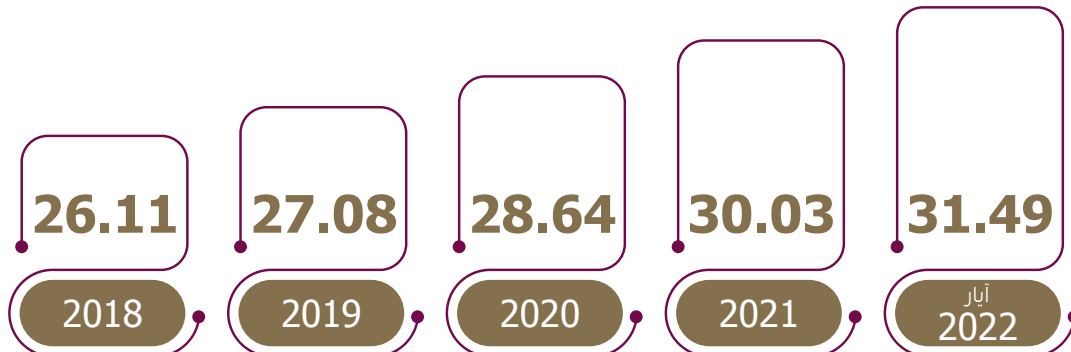
المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **4.9%** في نهاية شهر أيار من عام **2022** لتصل إلى **31.494** مليار دينار، مقارنة مع **30.028** مليار دينار بنهاية عام **2021**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **62.3%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **26.5%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية شهر أيار من عام **2022**.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	أيار 2022	2021	2020	2019	البند
4.9%	31,494.2	30,028.5	28,639.1	27,082.2	اجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %					
0.5%	9.5%	9.0%	9.5%	10.9%	جاري مدين
0.5%-	62.3%	62.8%	64.5%	64.8%	قروض وسلف
0.2%	0.9%	0.7%	0.7%	0.7%	كمبيالات واسناد مخصومة
0.3%-	26.5%	26.8%	24.6%	23.0%	ذمم بنوك إسلامية
0.1%	0.8%	0.7%	0.7%	0.6%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



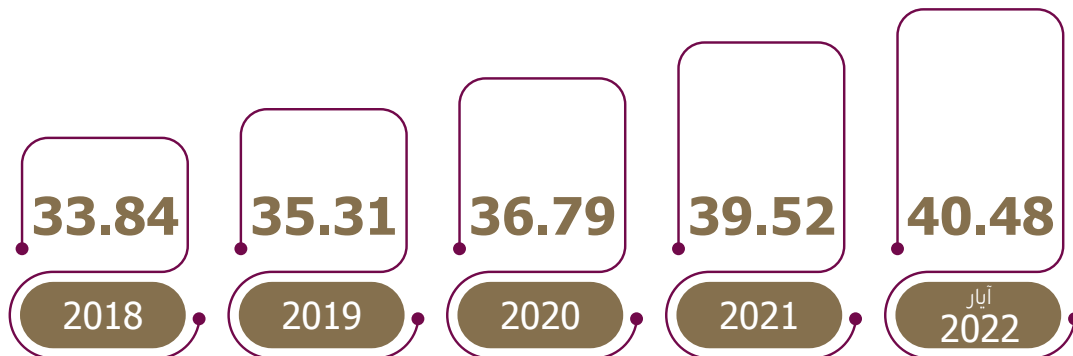
التقرير الاقتصادي الشهري 15

وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2022 بنسبة 2.4% لتصل إلى 40.483 مليار دينار مقارنة مع 39.522 مليار دينار في نهاية عام 2021. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 54.7% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 28.5% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت 16.8% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فيلاحظ ارتفاع حجم الودائع بالدينار الأردني بنسبة 2.7% بنهاية شهر أيار من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغت 31.503 مليار دينار مقارنة بـ 30.684 مليار دينار بنهاية عام 2021.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	أيار 2022	2021	2020	2019	البند
2.4%	40,483.5	39,522.3	36,789.1	35,305.3	اجمالي الودائع
توزيع الودائع حسب النوع %					
0.7- %	28.5%	29.2%	28.6%	26.9%	تحت الطلب
0.2- %	16.8%	17.0%	16.9%	16.5%	توفير
0.9%	54.7%	53.8%	54.5%	56.6%	لأجل
توزيع الودائع حسب العملة %					
0.2%	77.8%	77.6%	76.7%	76.8%	الودائع بالدينار الأردني (%)
2.7%	31,503.2	30,684.6	28,233.9	27,107.3	الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)
0.2- %	22.2%	22.4%	23.3%	23.2%	الودائع بالعملات الأجنبية (%)
1.6%	8,980.3	8,837.7	8,555.2	8,198.0	الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى 5.0% بنهاية عام 2021، مقارنةً مع 5.5% في نهاية عام 2020. كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة إلى 79.9% بنهاية عام 2021، مقارنةً مع 71.5% في نهاية عام 2020. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.0% بنهاية عام 2021، مقارنةً مع 18.3% في نهاية عام 2020. وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 141.5% بنهاية عام 2021، مقارنةً مع 136.5% في نهاية عام 2020، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%). وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 1.0% بنهاية عام 2021، مقارنةً مع 0.6% في نهاية عام 2020، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن 8.3% بنهاية عام 2021 مقارنةً مع 5.1% في نهاية عام 2020.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2021 - 2017)

التغير (%)	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر (%)
%0.5-	%5.0	%5.5	%5.0	%4.9	%4.2	نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون
%8.4	%79.9	%71.5	%69.5	%79.3	%75.4	نسبه تغطية الديون غير العاملة
%2.2-	%4.2	%6.4	%6.27	%4.2	%4.1	نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين
%0.3-	%18.0	%18.3	%18.28	%16.9	%17.80	نسبه كفاية راس المال
%5.0	%141.5	%136.5	%133.8	%131.9	%130.1	نسبه السيولة القانونية
%3.2	%8.3	%5.1	%9.44	%9.6	%9.1	العائد على حقوق المساهمين (ROE)
%0.4	%1.0	%0.60	%1.18	%1.2	%1.2	العائد على الموجودات (ROA)

هيكل أسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية شهر أيار من عام 2022 مقارنةً بنهاية عام 2021، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني 3.25% وسعر إعادة الخصم 4.25%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

التغير (%)	أيار 2022	2021	2020	2019	البند
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %					
0.75	3.25	2.50	2.50	4.00	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني
0.75	4.25	3.50	3.50	5.00	سعر إعادة الخصم
0.75	4.00	3.25	3.25	4.75	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء
0.75	2.75	2.00	2.00	3.25	سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة



التقرير الاقتصادي الشهري 17

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب استقراراً عند **0.26%** في نهاية شهر أيار من عام **2022**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.32%**، وسعر الفائدة على الودائع لأجل **3.55%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	أيار 2022	2021	2020	2019	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %					
-	0.26	0.26	0.27	0.44	تحت الطلب
0.05	0.32	0.27	0.34	0.66	توفير
0.10	3.55	3.45	3.65	4.84	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع سعر الفائدة على الجاري مدين ليبلغ **7.26%** في نهاية شهر أيار من عام **2022**، كما ارتفع سعر الفائدة على القروض والسلف لتبلغ **7.05%**، وبلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء **8.77%** كما في نهاية شهر أيار من عام **2022**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	أيار 2022	2021	2020	2019	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %					
0.1	7.26	7.16	7.30	8.49	جاري مدين
0.1	7.05	6.95	7.17	8.49	قروض وسلف
0.64-	7.35	7.99	8.51	9.55	كمبيالات واسناد مخصصة
0.4	8.77	8.37	8.33	9.33	سعر الإقراض لأفضل العملاء

* تمثل الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء للائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة

تفاصيل الشيكات

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر حزيران **2022** ما مجموعه **610** ألف شيك بقيمة **3.675** مليار دينار. أما عدد الشيكات المعادة لنفس الشهر فقد بلغ **17.2** ألف شيك ونسبة **2.8%** من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، كما بلغت قيمة الشيكات المعادة **94.6** مليون دينار ونسبة **2.6%** من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص. أما أسباب الشيكات المعادة فقد كانت **10.8** ألف شيك (بقيمة **63.3** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **63%** من إجمالي الشيكات المعادة، فيما بلغت الشيكات المعادة لأسباب فنية **6.3** ألف شيك (بقيمة **31.3** مليون دينار) ونسبة **37%** من إجمالي الشيكات المعادة وذلك بنهاية شهر حزيران **2022**.

هذا وسجلت الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر حزيران **2022** انخفاضاً بنسبة **1.3%** مقارنة بشهر أيار **2022** والتي بلغت آنذاك **618** ألف شيك بقيمة **3.400** مليار دينار. أما بمقارنة الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر حزيران **2022** بشهر حزيران **2021**، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة **2.4%** والتي بلغت آنذاك **595.5** ألف شيك بقيمة **3.380** مليار دينار.

أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر حزيران 2022 بنسبة 1.14% ليصل إلى 4047.74 نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لسبعة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين 0.3% إلى 10.2%. فيما شهدت أسعار الإغلاق لستة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين 0.5% إلى 10.4%. فيما استقر سعر الإغلاق لبنكاً واحداً دون تغير.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر حزيران حوالي 24.5 مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ 9405 عقد. فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي 49.72 مليون دينار خلال شهر حزيران 2022.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر حزيران 2022 (من 1 حزيران إلى 30 حزيران 2022)

عدد العقود	عدد الاسهم	حجم التداول دينار	عدد أيام التداول	معدل السعر	التغير عن سعر الإغلاق السابق	سعر الإغلاق	أدنى سعر	أعلى سعر	سعر الإغلاق السابق	الرمز الحرفي	الشركة
2,182	2,649,492	12,490,824	22	4.71	0.05	4.85	4.57	5	4.8	ARBK	البنك العربي
135	28,742	103,325	20	3.6	0.01-	3.61	3.55	3.62	3.62	THBK	بنك الإسكان
876	4,020,837	4,002,714	22	1	0.02-	1	0.98	1.02	1.02	AHLI	البنك الأهلي
3,337	5,597,303	15,124,814	21	2.7	0.3-	2.63	2.31	2.97	2.93	EXFB	بنك المال
424	700,408	1,450,716	22	2.07	0.01-	2.05	2.03	2.08	2.06	BOJX	بنك الأردن
711	546,624	1,953,975	22	3.58	0.08	3.66	3.53	3.66	3.58	JOIB	البنك الإسلامي الأردني
590	6,581,147	8,413,274	22	1.28	0.02-	1.3	1.27	1.31	1.32	CABK	بنك القاهرة عمان
127	332,048	575,350	20	1.73	0.01	1.75	1.7	1.78	1.74	UBSI	بنك الاتحاد
112	104,331	129,132	16	1.24	0.01-	1.27	1.22	1.28	1.28	AJIB	بنك الاستثمار العربي
580	3,588,389	5,050,086	22	1.41	0.15	1.59	1.39	1.66	1.44	JOKB	البنك الأردني الكويتي
38	161,106	159,279	7	0.99	0.02-	0.94	0.94	1	0.96	JCBK	البنك التجاري الأردني
123	80,307	65,122	17	0.81	0	0.83	0.8	0.84	0.83	ABCO	بنك ABC في الأردن
121	92,823	173,055	20	1.86	0.01	1.86	1.84	1.9	1.85	SIBK	بنك صفوة الإسلامي
49	19,896	30,247	13	1.52	0.01	1.54	1.5	1.54	1.53	INVB	البنك الاستثماري
9,405	24,503,453	49,721,911									المجموع لقطاع البنوك

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر حزيران = 4047.74 / التغير عن الشهر السابق = -1.14%

* المصدر: بورصة عمان.